

# الاندماج والاستحواذ المصري

(المفهوم، والأنواع، والدوافع، والآثار الإيجابية والسلبية)

إعداد: دائرة الدراسات  
جمعية البنوك في الأردن

آذار - ٢٠١٠

عمان - الأردن



## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٥	تقديم رئيس مجلس الإدارة
٧	مقدمة المدير العام
أولاً: الأطر النظرية للاندماج والاستحواذ المصرفي	
٩	١- مقدمة
١٠	٢- مفهوم الاندماج المصرفي
١٠	٣- تقسيمات الاندماج المصرفي
١٣	٤- دوافع الاندماج المصرفي
١٤	٥- الآثار الايجابية والسلبية للاندماج المصرفي
ثانياً: الاندماج المصرفي في الأردن	
١٦	١- الاندماج المصرفي في التشريعات الأردنية
١٩	٢- أهم الاندماجات وعمليات الاستحواذ المصرفية في السوق المصرفي الأردني
٢١	٣- مستقبل عمليات الاندماج والاستحواذ في السوق المصرفي الأردني
٢٤	أهم المراجع

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك

في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

تنفيذ وإشراف فني وطباعة :



المؤسسة الأردنية للتصميم والطباعة

الشميساني - طلمعة البلاستيك - هاتف: ٥٦٠٤٨٣١ - تلفاكس: ٥٦٠٤٨٣٢

## تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام ١٩٧٨ على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

وإننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفق،

مروان عوض

رئيس مجلس الإدارة



## المقدمة

يأتي العدد الثالث من سلسلة كراسات الجمعية تحت عنوان « الاندماج والاستحواذ المصرفي »، لما لهذا الموضوع من أهمية متزايدة في ظل التوجهات العالمية الجديدة بعد الأزمة لإيجاد كيانات مصرفية قوية ومتينة وذات قاعدة مالية صلبة لتكون قادرة على النمو والبقاء والاستمرار في ظل التحديات المستجدة.

وقد جاءت هذه الكراسة ضمن مبحثين رئيسيين بحيث تناول المبحث الأول الأطر النظرية للاندماج والاستحواذ المصرفي بما في ذلك مفهوم الاندماج والاستحواذ المصرفي، والتقسيمات المختلفة للاندماج سواءً حسب طبيعة النشاط، أو حسب العلاقة بين الأطراف الداخلة في الاندماج، أو حسب المعايير الأخرى، والدوافع الكامنة وراء الاندماج والاستحواذ المصرفي، بالإضافة إلى استعراض أبرز الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تنتج عن الاندماج.

أما المبحث الثاني فقد تناول واقع الاندماج المصرفي في الأردن، حيث تم استعراض موقف التشريعات الأردنية فيما يخص الاندماج والاستحواذ، كما تم بيان أهم حالات الاندماج والاستحواذ التي حصلت في الأردن، مع وضع تصور عام لتوجه ومستقبل الاندماج والاستحواذ في السوق المصرفي الأردني.

**الدكتور عدلي قندح**

**المدير العام**





## أولاً: الأطر النظرية للاندماج والاستحواذ المصرفي؛

### ١ - مقدمة:

في ظل التطورات الكبيرة التي شهدتها السوق المصرفية الأردنية، ونتيجةً للزيادة المطرد في أعداد البنوك مع التفاوت الواضح في أحجامها ومراكزها المالية، وانطلاقاً من حقيقة هيمنة عدد قليل من البنوك العاملة في الأردن على العمل المصرفي الأردني<sup>(١)</sup>، ظهرت العديد من التساؤلات حول إمكانية البنوك الصغيرة على الصمود والاستمرار في ظل أجواء المنافسة وتركز السوق المصرفي في أيدي عدد محدود من البنوك الكبيرة.

ونتيجةً لما سبق، برزت في الساحة العديد من الدعوات التي نادى بضرورة سعي البنوك، وخصوصاً الصغيرة منها، للتجمع من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ لتشكيل كيانات مصرفية كبيرة وقوية قادرة على المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً، وتمكنها من تحقيق أهدافها بالبقاء والنمو والتوسع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجارب العالمية في الدول المتقدمة وحتى النامية قد بينت أن قدرة البنوك على الصمود والنمو ليس له علاقة بحجم البنك وإنما على قدرة الأجهزة الرقابية والتنظيمية في إدارة السياسة النقدية والرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية بصورة دقيقة وشفافة من جهة، وفي قدرة المصارف والمؤسسات المالية على إدارة كافة أنواع المخاطر، ومدى التزامها بالمعايير المالية والمصرفية والمحاسبية الصادرة عن المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية من جهةٍ أخرى.

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إلقاء بعض الضوء على مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه وآثاره المحتملة، ومراجعة حالات الاندماج في الأردن، والمعالجات التشريعية والإجرائية في أهم القوانين الأردنية التي تناولت هذا الموضوع.

(١) أشارت مقالة سامر سنقرط في مجلة البنوك في الأردن، العدد (٣)، آذار ٢٠١٠، تحت عنوان التوجه لرفع الحد الأدنى لرؤوس الأموال والحاجة لدمج البنوك الأردنية، إلى سيطرة أكبر خمسة بنوك في الأردن على ٧٨٠ تقريباً من حجم الأعمال في السوق المصرفية.

## ٢- مفهوم الاندماج المصرفي:

يمكن التمييز بين نوعين من أنواع الاندماج المصرفي وهي:

أ. **الاندماج المصرفي (Merger):** وهو عبارة عن اتفاق بين بنكين - يكونان في الغالب متقاربين في الحجم - بأن يقوموا بالاندماج كلياً في كيان مصرفي واحد جديد وتحت اسم جديد، بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن تحقيقها من قبل كل بنك بشكل منفرد.

ب. **الاستحواذ (Acquisition):** هو قيام بنك كبير بالاستحواذ الكامل على بنك صغير أو أكثر لتحقيق أهداف معينة في ظل ظروف معينة، بحيث يترتب عليه انقضاء البنك الصغير والذي يصبح جزءاً من البنك الكبير ويحمل اسمه.

## ٣- تقسيمات الاندماج المصرفي:

تختلف تقسيمات الاندماج المصرفي تبعاً لأساليب ودواعي ودوافع وظروف وأهداف عملية الاندماج، ومن ثم فإن مجمل هذه العناصر تجعل للاندماج المصرفي أنواعاً متعددة ولكل نوع منها دواعي استخدام، وفيما يلي تفصيل لهذه الأنواع:

### أ. الاندماج حسب طبيعة النشاط:

تتعدد أنواع الاندماجات المصرفية الناتجة عن ارتباط مصرفين معاً سواء يعملان في نفس النشاط أو يعملان في أنشطة مختلفة، وأيضاً تشابه واختلاف الخدمات التي يقدمها كل منها، وينقسم هذا النوع من الاندماج المصرفي إلى ثلاثة أنواع وهي:

١- **الاندماج الأفقي:** وهو اندماج بنكان أو أكثر يعملان في نفس النشاط مثل اندماج البنوك التجارية أو البنوك الإسلامية أو اندماج بنوك الاستثمار أو اندماج البنوك المتخصصة. وعادةً ما يكون الهدف من هذا الاندماج توسع البنك إلى أسواق جديدة والاستفادة من وفورات الحجم وتوفير القاعدة المالية الواسعة. وقد ينتج عن هذا النوع من الاندماج زيادة تركيز السوق المصرفية وتقليل التنافسية، مما يستوجب على الهيئات الرقابية والتشريعية الانتباه لهذا النوع من الاندماجات لما قد يترتب عليه من آثار سلبية.

٢- **الاندماج العمودي**: وهو الاندماج بين بنوك أو بين بنوك ومؤسسات مالية أخرى ترتبط أنشطتها مع أنشطة البنوك. ومن الأمثلة على هذا النوع اندماج شركة تأمين مع بنك تجاري مما يمكن البنك من تقديم خدمات مصرفية تجارية وخدمات تأمين، وهذا يمكنه من التأمين على الضمانات المختلفة التي يملكها مثل الضمانات العقارية وضمانات السيارات وغيرها.

٣- **الاندماج المختلط**: وهو اندماج بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة مثل اندماج بنك تجاري مع بنك استثماري لينتج عنهما بنك جديد يقدم خدمات شاملة تجارية واستثمارية. وقد أدى هذا النوع من الاندماجات إلى ظهور ما يسمى بالخدمات المالية المتكاملة أو المتنوعة (Financial Conglomerate)، بالإضافة لزيادة قاعدة العملاء.

#### ب. الاندماج حسب العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

وينقسم هذا النوع من الاندماج إلى ثلاثة أنواع:

١- **الاندماج الاختياري أو الطوعي**: وهو الاندماج الذي يتم من خلال التفاهم والتوافق بين مجالس إدارات البنوك المشاركة في عملية الاندماج بهدف تحقيق المزايا والفوائد المتبادلة.

٢- **الاندماج المصرفي الإجباري**: وهو الاندماج الذي تفرضه الجهات الرقابية على البنك المتعثر ليندمج مع أحد البنوك القوية. ولتشجيع عملية الاندماج لا بد أن يصاحبها حوافز ومزايا مالية ونقدية مثل تقديم الإعفاءات الضريبية وبعض الحوافز والاستثناءات والتخفيضات في بعض متطلبات الجهات الرقابية.

٣- **الاندماج العدائي**: وهو الاندماج الذي يتم دون موافقة أو رغبة المستهدف من الاندماج، ويتم عادةً من خلال شراء كميات كبيرة من أسهم البنك المستهدف (Takeover) أو من خلال التملك من خلال الدين (Leveraged Buyout).

### ج. الاندماج بمعايير أخرى :

يمكن تقسيم الاندماج المصرفي طبقاً لبعض الدلالات والشواهد العملية والتجريبية، وتوجد في هذا الإطار عدة أنواع من الاندماجات المصرفية أهمها ما يلي:

١- الاندماج بالاستحواذ التدريجي: يحدث هذا النوع من الاندماج من خلال استحواذ بنك على بنك آخر بشكل تدريجي من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك المراد الاستحواذ عليه، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر وهكذا إلى أن يتم الاستحواذ على كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك، ويكون ذلك سواءً في السوق المصرفية العالمية أو المحلية.

٢- الاندماج بالحيازة والنقل للملكية: يقوم هذا النوع من الاندماج على شراء أسهم البنك المراد دمج ذلك بشكل تدريجي أو فجائي وفقاً للقدرة المالية المتوفرة للبنك الدامج، ومدى إمكانية ورغبة حاملي أسهم البنك المندمج في عرضها للبيع، والتخلص منها وذلك وفقاً للقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة.

٣- الاندماج بالامتصاص الاستيعابي: يتم هذا النوع من الاندماج من خلال شراء عمليات مصرفية في البنك المراد دمج مثل العمليات الخاصة بحفاظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان والمشتقات المصرفية وبشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي.

٤- اندماجات أخرى: يتضمن هذا النوع على اندماج شركات أو مؤسسات مالية غير مصرفية بهدف تشكيل مصرف تجاري أو استثماري. ومن الأمثلة على هذا النوع من الاندماجات في الأردن اندماج المؤسسة المالية العربية الأردنية مع الشركة الوطنية للاعمار والتمويل في ١/١/١٩٨٩ لتشكل المؤسسة المالية العربية /الأردن والتي سميت فيما بعد بنك الاتحاد وذلك بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٦.

#### ٤- دوافع الاندماج المصرفي:

تختلف دوافع الاندماج والاستحواذ المصرفي باختلاف الجهة الداعية لعملية الاندماج أو الاستحواذ. وكما ذكرنا مسبقاً، فإن بعض حالات الاندماج والاستحواذ تكون بدعوة من الجهات الرقابية، وبعضها يأتي برغبة من البنوك العاملة في السوق. وفيما يلي نستعرض أهم هذه الدوافع:

١- **تحقيق وفورات الحجم:** تشير اقتصاديات الحجم إلى أن البنوك الكبيرة تتمتع بوفورات الحجم الكبير من خلال توزيع تكاليفها الثابتة على عدد أكبر من الخدمات والمنتجات وهذا ما ينتج عنه تخفيض متوسط التكلفة للخدمة المقدمة.

٢- **تقديم الخدمات المصرفية المتكاملة والمتنوعة:** إن الاندماج المصرفي المختلط والذي يتضمن على اندماج بنوك تعمل في أنشطة مختلفة ينتج عنه إيجاد كيانات مصرفية أكبر تقدم خدمات متنوعة.

٣- **دافع النمو والتوسع:** يعتبر الاندماج المصرفي أحد أفضل طرق تحقيق النمو والتوسع للبنوك لأنه يتضمن على التوسع من خلال بنك قائم وموجود بفروعه وعملائه وخدماته وكادره البشري وأصوله المختلفة، وهذا ما سيوفر في تكاليف الوقت والجهد والبحث والدراسة لتأسيس فروع جديدة واكتساب عملاء جدد.

٤- **مواجهة المشاكل والتحديات المالية:** يعتبر الاندماج أحد الخيارات الإستراتيجية التي قد تلجأ لها بعض البنوك التي تعاني من التعثر أو تواجه الأزمات الاقتصادية، أو لا تستطيع تلبية متطلبات البنك المركزي برفع رأس مالها لحدود مقبولة، والتي تكون غايتها بداية حث البنوك على الاندماج نتيجة لما توصلت إليه دراساته التي يقوم بها لتحقيق سلامة الجهاز المصرفي.

٥- **الدوافع التنظيمية:** قد يكون الدافع وراء الاندماج هوقيام البنك المركزي بتنظيم الجهاز المصرفي لمواكبة المصارف العالمية فإنها تلجأ إلى القيام

بالاندماج المصرفي وذلك من اجل المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي لأنه عصب النشاط الاقتصادي للدولة .

٦- **الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية:** في ظل الأوضاع الاقتصادية الحرجة والأزمات المالية وتراجع مؤشرات البنوك، يعتبر الاندماج خياراً مناسباً لتحسين الأوضاع وزيادة الحصة السوقية.

٧- **زيادة القدرة على المنافسة:** قد تلجأ البنوك إلى الاندماج بهدف تعزيز أوضاعها التنافسية بما يضمن لها البقاء والقدرة على الوقوف في مواجهة البنوك الأكبر والأكثر تركزاً وسيطرةً على السوق.

٨- **العولمة:** ساهمت العولمة وسياسات تحرير الخدمات المالية في خلق العديد من التحديات أمام البنوك الصغيرة وفي مقدمتها المنافسة من قبل البنوك العالمية الكبيرة. ويعتبر الاندماج وإقامة الكيانات المصرفية الكبيرة أحد الحلول المطروحة أمام البنوك لمواجهة تلك التحديات<sup>(٢)</sup>.

٩- **الاندماج بدافع الاحتكار والسيطرة:** وهو الاندماج بغرض التحكم في السوق المصرفي، وتكون المشكلة أكبر في حال كان الاندماج بين بنكين كبيرين يسيطران على حصة سوقية كبيرة.

## ٥. الآثار الايجابية والسلبية للاندماج المصرفي:

شهدت البنوك في دول الاتحاد الأوروبي عدداً من عمليات التجمع والاندماج خلال العقد الماضي، وذلك أسوةً بعمليات الاندماج التي حدثت في السوق الأمريكية. وقد استطاعت البنوك الأوروبية تطوير أدائها وعوائدها نتيجة الاندماج مع تنوع أعمالها ونشاطاتها وهيكلتها تكاليفها<sup>(٣)</sup>.

(2) Berger, A.N., R. DeYoung, H. Genay and G.F. Udell (1999), Globalization of financial institutions: Evidence from cross-border banking performance, Federal Reserve Bank of Chicago Working Papers Series 99-25.

(3) Yener Altunbas and David Marqués Ibáñez, (2004), Mergers and Acquisitions and Bank Performance in Europe, the Role of Strategic Similarities, European Central Bank, Working Paper Series, <http://www.ecb.int>.

على صعيد آخر، حققت بعض عمليات الاندماج في العالم فشلاً واضحاً انعكس سلبياً على البنوك الداخلة في عملية الاندماج. ومن هنا يمكن القول بأن الاندماج المصرفي ينطوي على مجموعة من الآثار التي قد تكون ايجابية أو سلبية، وفيما يلي نستعرض أهم هذه الآثار:

#### ١. الآثار الإيجابية:

- ١- يلعب الاندماج دوراً كبيراً في زيادة قوة ومتانة البنك الجديد الناجم عن الاندماج مما يمكنه من زيادة الانتشار ودخول الأسواق الخارجية (Branching Out)، وهذا من شأنه تعزيز ربحية البنك وتحسين ميزان المدفوعات للدولة، وتعزيز الموازنة العامة للدولة.
- ٢- يؤدي الاندماج المصرفي إلى إيجاد كيانات مصرفية كبيرة قادرة على تمويل المشاريع والشركات الكبيرة مما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني ومعدلات التنمية والتشغيل والاستثمار فيه.
- ٣- تحقيق اقتصاديات الحجم والذي يسهم في تقليل التكاليف وزيادة الإيرادات ومعدلات ربحية البنك الجديد.
- ٤- تحسين المزايا التنافسية للبنوك الجديدة الناجمة عن الاندماج<sup>(٤)</sup>.
- ٥- زيادة قدرة البنك الجديد على تكوين الاحتياطيات التي تدعم المركز المالي، وتحقيق الملاءة المصرفية وكفاية رأس المال، ورفع قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة.
- ٦- زيادة شهرة وسمعة البنك الجديد الناجم عن الاندماج وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة فيه.
- ٧- تحسين الترتيب الائتماني من قبل البنوك المراسلة ومؤسسات التصنيف الائتمانية الدولية.

(4) Carletti, E., P. Hartmann and G. Spagnolo (2002) Bank Mergers, Competition and Financial Stability, Committee of the Global Financial System Conference 2, Part 2.

## ٢- الآثار السلبية:

- ١- من الصعب معرفة نتيجة الاندماج المصرفي مسبقاً ، وكذلك لا توجد أدلة وبراهين تؤكد على أن البنوك الكبيرة أكثر فعالية من البنوك الصغيرة.
- ٢- قد يؤدي الاندماج إلى خلق أوضاع احتكارية أو شبه احتكارية في السوق المصرفي، وهذا من شأنه أن يؤثر على نوعية الخدمات ومستويات أسعار الفائدة في السوق والتأثير على النشاط الاقتصادي بشكل عام.
- ٣- قد تترتب عن عملية الاندماج زيادة حجم البنك بشكل كبير، الأمر الذي قد يتطلب فرض المزيد من الرقابة وبالتالي ارتفاع تكاليف المتابعة والرقابة الكلية في البنك.
- ٤- قد تترتب عن عملية الاندماج المصرفي صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل بين المصارف المندمجة.
- ٥- قد تترتب عن عملية الاندماج فقدان عدد من الموظفين وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية، وهذا الأمر ينعكس سلباً على أداء العمل والإدارة والإنتاجية في المصرف الجديد.
- ٦- إن ازدياد حجم البنوك نتيجة الاندماج يجعلها تتربع في قمة الهرم الاقتصادي للدولة، وفي حال مواجهتها لأي حالة تعثر أو إفلاس فإن هذا سيرتك آثاراً وخيمة على الاقتصاد الكلي وسيطال معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى<sup>(٥)</sup>.

## ثانياً: الاندماج المصرفي في الأردن:

## ١- الاندماج المصرفي في التشريعات الأردنية:

لقد أفردت التشريعات الأردنية جزءاً واضحاً يتناول مواضيع الاندماج والاستحواذ. حيث جاء الفصل الثاني من الباب الحادي عشر في قانون الشركات الأردني رقم ٢٢

(٥) أشارت بعض رسائل الإعلام أن مصرف لبنان المركزي يعارض اندماج البنوك الكبيرة لتجنب خلق مصارف كبيرة قد تؤثر سلباً على الجهاز المصرفي والاقتصاد اللبناني في حالة تعثرها (جريدة الرأي، العدد الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٦).



لسنة ١٩٩٧ ليتناول موضوع اندماج الشركات في الأردن من حيث إجراءاته وآلياته والأسس التي يبنى عليها، مع توضيح الأدوار المناطة بكل جهة من الجهات ذات العلاقة بعملية الاندماج.

وحيثما صدر في الأردن قانون البنوك لسنة ٢٠٠٠، أفرد فصلاً خاصاً لاندماج البنوك يضم ثمانية مواد<sup>(١)</sup>.

وقد اشترط قانون البنوك حصول البنك على موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي قبل ان يشرع في أي إجراء تنفيذي من إجراءات الاندماج وذلك كما ورد في الفقرة ب من المادة ٧٦.

كذلك حددت المادة ٧٨ البنك المركزي مسؤولاً عن تعيين الخبراء والمختصين الذين سيشاركون في لجنة التقدير التي يشكلها وزير الصناعة والتجارة بمقتضى قانون الشركات لإتمام الاندماج.

هذا وأعطى قانون البنوك الحق للبنك المركزي في حال تعرض احد البنوك لمشاكل مالية ذات اثر جوهري في مركزه المالي أن يصدر قراراً بدمجه في بنك آخر وذلك بموافقة البنك الذي يتم الاندماج فيه، وذلك وفقاً للمادة رقم ٨٠. كما أعطي البنك المركزي الحق في أن يحل محل مجلس إدارة البنك المندمج وهيئته العامة العادية وهيئته العامة غير العادية وذلك في جميع مراحل الدمج. على أن تتولى لجنة خاصة يشكلها البنك المركزي تقدير موجودات البنك المندمج.

وفي المادة ٨١ من قانون البنوك، تم منح البنك المركزي الحق في أن يمنح حوافز لتشجيع الاندماج بما فيها تقديم القروض الميسرة وذلك بالشروط والضمانات التي يقرها.

كما أقر القانون حسب المادة ٧٧ أن موافقة الهيئة العامة للبنك على الاندماج تعتبر ملزمة لجميع المساهمين، ويقتصر حق المتضرر على المطالبة بالتعويض.

(١) قانون البنوك لسنة ٢٠٠٠، المواد من ٧٦ إلى ٨٢، اندماج البنوك.

وفيما يتعلق بما ينتقل حكماً إلى البنك الدامج أو الناتج من الاندماج فقد حددته الفقرة ٧٩ من المادة ٧٩ بما يلي:

- ١- جميع الحسابات والودائع ومختلف أنواع التسهيلات المصرفية القائمة لدى البنك المندمج وجميع تأميناتها الشخصية والعينية، وذلك دون حاجة للحصول على موافقة أي عميل أو كفيل أو راهن أو مستفيد أو أي شخص آخر.
- ٢- جميع حقوق والتزامات البنك المندمج سواء بموجب عقود إيجار أو عقود عمل أو أي عقود أخرى مهما كانت.

كما نصت الفقرة ب من المادة نفسها على أن يحل البنك الدامج أو الناتج من الاندماج محل البنك المندمج في جميع الأمور والإجراءات بما في ذلك الدعاوى والإجراءات القضائية المقامة من قبله أو ضده.

أما بخصوص الاستحواذ وتملك بنك لبنك آخر وضمه إليه، فقد نصت المادة ٨٢ من قانون البنوك على أنه لأي بنك وبموافقة البنك المركزي أن يشتري جميع أو بعض موجودات بنك آخر وحقوقه أو مطلوباته والتزاماته بما في ذلك أي تسهيلات مصرفية منحها البنك لعملائه أو تمهيدات أصدرها لصالح مستفيدين وجميع تأميناتها الشخصية والعينية وذلك دون حاجة للحصول على موافقة أي عميل أو كفيل أو راهن أو مستفيد أو أي شخص آخر، ودون حاجة للتقيد بأي إجراءات تقييم. كما سمح القانون للبنك بأن يشتري أي حقوق أو التزامات أخرى مهما كان نوعها. وتسري في هذا الصدد على البنك البائع أحكام البنك المندمج وعلى البنك المشتري أحكام البنك الدامج أو الناتج عن الاندماج.

وأخيراً، أشارت المادة ٨٣ إلى أنه يحق لرؤساء مجالس إدارات البنوك الرغبة في الاندماج أو الشراء أو من يفوضونهم أن يتبادلوا فيما بينهم المعلومات الضرورية المتعلقة بأعمال بنوكهم لاستكمال دراسة الاندماج أو الشراء، ويعتبر هؤلاء الأشخاص مسؤولين شخصياً عن المحافظة على سرية المعلومات التي يطلعون عليها بهذا الخصوص تحت طائلة المساءلة القانونية.

## ٢- أهم الاندماجات وعمليات الاستحواذ المصرفية في السوق المصرفي الأردني:

### أ- اندماج البنك الأهلي مع بنك الأعمال في عام ١٩٩٦: (٧)

بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١ أنجز البنك الأهلي أكبر وأول عملية اندماج طوعي في تاريخ المملكة، وينطبق عليه أول أنواع الاندماج المذكورة أعلاه. فقد اندمج البنك الأهلي مع بنك الأعمال الذي كان ناتجاً عن تحويل الشركة الأهلية للاستثمارات المالية في عام ١٩٩٠ إلى بنك تجاري، والذي قام لاحقاً بشراء فروع بنك الاعتماد والتجارة الدولي. وبعد الاندماج مع بنك الأعمال، أصبح رأس المال المدفوع للبنك الأهلي ٤٢ مليون دينار بعد توزيع ٢٥, ١ سهم مجاني لكل سهم قديم لمساهمي البنك الأهلي قبل الدمج.

وقد كان الهدف من هذا الاندماج توحيد المساهمات المشتركة للبنكين وتوحيد الموارد والخبرات المتوفرة لديهما، ورفع القدرة التنافسية والكفاءة الإنتاجية من خلال تنويع العمليات والخدمات المقدمة وتخفيض الكلفة التشغيلية بالإضافة إلى تعزيز الحضور الإقليمي والدولي للبنك وتقوية ملاءته المالية والاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

### ب- اندماج البنك الأهلي مع بنك فيلادلفيا للاستثمار في عام ٢٠٠٥: (٨)

وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥ / ١٢ / ١ على إدماج بنك فيلادلفيا للاستثمار في البنك الأهلي الأردني بهدف تعزيز موقع البنك الأهلي وخلق كيان مصرفي قوي بقاعدة رأسمالية صلبة وملاءة مالية عالية، وبما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة الإنتاجية والتوسع الاستراتيجي في الأسواق الإقليمية.

(٧) البنك الأهلي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعين ٢٠٠٤.

(٨) البنك الأهلي، مصدر سابق.

### ج- اندماج بنك الأردن والخليج مع بنك المشرق في عام ١٩٩٣:<sup>(٩)</sup>

كان بنك المشرق أحد المؤسسات المالية المتعثرة التي تولى البنك المركزي الأردني معالجة شؤونها. وقد اتخذ البنك المركزي قراراً بتاريخ ١٩٩١/٧/٢٠ وافق فيه على قرار لجنة إدارة فروع بنك المشرق في الأردن والمتضمن على سلخ إدارة هذه الفروع عن الإدارة العامة في لبنان والتوجه نحو خيار بيع أو دمج فروع بنك المشرق في الأردن. وعلى إثر ذلك وافق البنك المركزي الأردني على قرار دمج فروع بنك المشرق في الأردن مع بنك الأردن والخليج بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٢.

#### د- اندماجات أخرى:

١- دمج بنك الأردن والخليج مع بنك البتراء: أوصى محافظ البنك المركزي الأردني عام ١٩٨٩ لجنة الأمن الاقتصادي بدمج بنك الأردن والخليج مع بنك البتراء. وقد اتخذت اللجنة قراراً بدمج البنكان في بنك واحد. وبعد عام واحد اتخذت لجنة الأمن الاقتصادي قراراً بإلغاء دمج البنكين، وإنهاء صلاحية لجنة الإدارة المعينة لإدارة البنكين وقصر إشرافها على بنك البتراء، وبعد ذلك بخمسة أيام اتخذت لجنة الأمن الاقتصادي في ١٥ تموز ١٩٩٠ قراراً بحل لجنة إدارة بنك البتراء من التاريخ الذي يحدده البنك المركزي بتصفية هذا البنك. وهذا هو من أهم أنواع الاندماج المصرفي الإجباري التي فرضته السلطات الرقابية في المملكة، وهو ثاني أنواع الاندماج المذكورة سابقاً.

٢- بنك الاتحاد: نتج بنك الاتحاد عن اندماج المؤسسة المالية العربية الأردنية مع الشركة الوطنية للاعمار والتمويل في ١٩٨٩/١/١، وأطلق عليه اسم المؤسسة المالية العربية / الأردن ثم أعيد تغيير اسمه إلى بنك الاتحاد بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٦، وهذا الاندماج من نوع الاندماج بمعايير أخرى.

٣- بنك عمان للاستثمار والتمويل: نتج عن اندماج شركة المال والائتمان مع الشركة الأردنية لتأجير الآليات والمعدات في شهر أيلول عام ١٩٨٩. وهذا الاندماج أيضاً من نوع الاندماج بمعايير أخرى.

(٩) الدكتور عبدالله الملكي، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، البنوك الأخرى، المجلد التاسع، ١٩٩٧.

٤- بنك فيلادلفيا: ظهر إلى الوجود في الشهر الثاني من عام ١٩٩٣ نتيجة اندماج بيت التمويل للتممية والاستثمار مع شركة داركو العقارية للاستثمار والإسكان. وهذا الاندماج أيضاً من نوع الاندماج بمعايير أخرى.

### ٣- مستقبل عمليات الاندماج والاستحواذ في السوق المصرفي الأردني:

أشار العديد من الاقتصاديين الأردنيين إلى أهمية اندماج البنوك العاملة في الأردن وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، ومع عولمة الخدمات المالية وإزالة القيود عليها. وقد جاءت هذه الدعوات بدءاً من محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور أمية طوقان والذي أكد في كلمة له في جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١٧/١٠/٢٠٠٦ على أهمية تجميع البنوك في عدد أقل من مؤسسات كبرى قوية ومتمينة مالياً وفتياً وقادرة على التنافس محلياً وعالمياً بما يتماشى مع الطلب على الخدمات المصرفية وذلك إما بالاندماج أو التملك. كذلك أكدت توصيات الأجندة الوطنية على ضرورة تشجيع الاندماج لتشكيل وحدات أكبر حجماً قادرة على المنافسة بعدالة.

وقد طالبت بعض الدراسات<sup>(١٠)</sup> بضرورة اندماج البنوك الصغيرة مع بعضها البعض بغية التكيف مع متطلبات الانفتاح والعولمة وتحرير الأسواق ورفع قيود التبادل التجاري بين الدول في ظل توجه المصارف العالمية نحو الاندماج والتكتل لتشكيل كيانات مصرفية قوية تستطيع التنافس وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية وخاصة تمويل المشاريع الكبرى.

إلا أنه وفي الواقع العملي، تم منح ثلاثة تراخيص لبنوك جديدة خلال الأشهر القليلة الماضية، كانت جميعها بنوكاً عربية، ليرتفع عدد البنوك من ٢٣ إلى ٢٦ بنكاً. فقد انضم إلى الجهاز المصرفي الأردني بنك الأردن دبي الإسلامي والذي نتج عن شراء بنك دبي الإسلامي لبنك الإنماء الصناعي وتحويله إلى بنك يعمل حسب أحكام الشريعة الإسلامية المصرفية، وكذلك دخل بنك أبو ظبي الوطني إلى السوق المصرفية الأردنية، فيما قد يشهد العام الحالي أيضاً دخول بنك جديد هو في طور الإجراءات القانونية<sup>(١١)</sup>.

(١٠) سامر سنقرط، التوجه لرفع الحد الأدنى لرؤوس الأموال والحاجة لدمج البنوك الأردنية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد (٢٩)، العدد (٢)، آذار ٢٠١٠.

(١١) دعدلي قندح، صحيفة العرب اليوم، ٢٨ شباط، ٢٠١٠.

ويعتبر دخول بنوك جديدة للسوق المصرفي الأردني في أعقاب الأزمة المالية العالمية مؤشراً على أن الاقتصاد الوطني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، يمثلان فرصة استثمارية مربحة، كما أن البعض يعتبر ذلك مؤشراً على أن السوق لا يعاني من إشباع أو زيادة في عدد البنوك عن الحاجة وذلك حسب مفهوم الـ Overbanking والذي يقاس من خلال قسمة عدد السكان على عدد فروع البنوك. حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في الأردن أقل من عشرة آلاف نسمة لكل فرع، بينما تصل في لبنان إلى حوالي ثلاثة آلاف نسمة لكل فرع، وإلى أقل من ذلك في الولايات المتحدة. وبالرغم استقرار عدد البنوك العاملة في المملكة خلال الخمس سنوات الماضية والبالغ عددها ٢٣ بنكاً، إلا أن عدد الفروع قد ارتفع خلال الفترة نفسها من ٤٤٧ فرعاً عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٦٠٠ فرع في نهاية ٢٠٠٩. وقد جاء ذلك رغم التطورات التكنولوجية وظهور الخدمات المصرفية الالكترونية بجميع أشكالها<sup>(١٢)</sup>. إلا أنه ليس من الضروري أن تقاس درجة الإشباع بعدد البنوك العاملة في المملكة، بل أن المقياس الأفضل لا بد أن يعتمد على عدد ونوعية المنتجات والحلول والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك وقدرتها على الانتشار الأفقي نحو المحافظات والمدن البعيدة عن العاصمة أو مراكز المدن الكبيرة أو حتى خارج المملكة. حيث يذكر في هذا الصدد أن نصف عدد البنوك العاملة في المملكة لا يتجاوز عدد فروعها ١٠ وتتركز خدماتها في العاصمة ومدن رئيسية أخرى، فيما تغيب خدماتها عن مناطق عديدة في المملكة<sup>(١٣)</sup>.

هذا وقد أشارت بعض الدراسات<sup>(١٤)</sup> ووسائل الإعلام إلى أن هناك نية لدى البنك المركزي الأردني لزيادة رأسمال البنوك المحلية ليصل إلى ٢٠٠ مليون دينار، بهدف دفع البنوك باتجاه الاندماج لخلق مؤسسات مصرفية قوية وكبيرة وتقليص عدد البنوك الصغيرة العاملة في السوق المحلية.

ولم يحدد لبنك المركزي المدة الزمنية للبنوك لتطبيق تعليمات زيادة رأس المال، علماً بأن آخر تعليمات صدرت عن البنك المركزي<sup>(١٥)</sup> حددت الحد الأدنى

(١٢) د. عدلي قندج، مصدر سابق.

(١٣) د. عدلي قندج، مصدر سابق.

(١٤) للمزيد من المعلومات أنظر مقالة سامر ستقرط، مصدر سابق.

(١٥) البنك المركزي الأردني، تعليمات الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الأردن رقم ٢٠٠٢/١٧ بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٠.

لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية ٤٠ مليون دينار، ونصف هذه القيمة للبنوك الأجنبية العاملة في المملكة.

وفي ظل هذه التوجهات من البنك المركزي، فمن المحتمل أن تشهد السوق المصرفية الأردنية العديد من الاندماجات وحالات الاستحواذ، إلا أن ذلك مرهون بعدد كبير من العوامل الأخرى منها وجود رغبة لدى البنوك بالتوجه نحو الاندماج أو الاستحواذ، والتغيرات المالية والمصرفية التي قد تشهدها الساحة المحلية أو الإقليمية أو العالمية، وأوضاع المنافسة وتوجهاتها.

### أهم المراجع

- قانون البنوك لسنة ٢٠٠٠، المواد من ٧٦ إلى ٨٢. اندماج البنوك.
- قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧.
- البنك المركزي الأردني، تعليمات الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الأردن، رقم ٢٠٠٣/١٧ بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٠.
- كلمة معالي الدكتور أمية طوقان محافظ البنك المركزي الأردني حول رؤية ورؤية رسالة البنك المركزي الأردني وخطته الإستراتيجية، أقيمت في جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٧.
- البنك الأهلي الأردني، التقرير السنوي التاسع والأربعين ٢٠٠٤
- الدكتور عدلي قندح، صحيفة العرب اليوم، ٢٨ شباط، ٢٠١٠
- الدكتور عبدالله المالكي، الموسوعة في تاريخ الجهاز المصرفي الأردني، البنوك الأخرى، المجلد التاسع، ١٩٩٧.
- جريدة الرأي، العدد الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٦.
- سامر سنقرط، ٢٠١٠، التوجه لرفع الحد الأدنى لرؤوس الأموال والحاجة لدمج البنوك الأردنية، مجلة البنوك في الأردن، مجلد (٢٩)، عدد (٣)، آذار ٢٠١٠، ص ٨٨-٩٠.
- Berger. A.N., R. DeYoung, H. Genay and G.F. Udell (1999). Globalization of financial institutions: Evidence from cross-border banking performance. Federal Reserve Bank of Chicago Working Papers Series 99-25.
- Carletti. E., P. Hartmann and G. Spagnolo (2002) Bank Mergers. Competition and Financial Stability. Committee of the Global Financial System Conference 2. Part 2.
- Yener Altunbas and David Marqués Ibáñez. (2004). Mergers and Acquisitions and Bank Performance in Europe. the Role of Strategic Similarities. European Central Bank. Working Paper Series. <http://www.ecb.int>.